

أعلن جهاز الإحصاء وجود أكثر من عشرة ملايين شقة سكنية مغلقة، وكان أحد الأسباب الرئيسية لغلقتها هو تدنى قيمتها الإيجارية، مما دفع بعض المستأجرين للاحتفاظ بها وسوف أضحى فى عجالة قصة صديقى الذى يمتلك عقارا قديما فى شارع مهم ويضم خمس شقق إيجارها الشهري أربعة جنيهات إلا ريعا للوحدة ذات خمس غرف بمساحة 140 مترا، وبعد وفاة الجدود ثم الآباء وانتقال الفروع للقاهرة وغيرها، أغلقت شقتان منذ نحو عشرين عاما والثالثة منذ عامين ويقوم ورثة المستأجرين بإبداع الإيجار فى خزينة المحكمة بالعام والعامين مقدما ودون عرضها على المالك كما يقضى القانون «من قبيل الاستسهال وحاجة ببلاتش كده لأن ساندوتش الطعمية بخمسة جنيهات!!» وعلما بأن هذا الإيداع لا يكلف المودع أى رسوم أو مبالغ اضافية، وللعجب فإن صرف المبالغ المودعة يتم بعد رحلة من العذاب داخل دهاليز المحكمة والكثير من الإجراءات والتحريات مع تقديم ما يثبت عدم وجود ديون للدولة طرف المالك المطحون كالضرائب أو أى جهة حكومية، ناهيك عن الوقت الذى يضيع هباء، ولقد أقسم لى هذا الصديق أنه لم يتسلم أى إيجارات منذ عشرين عاما ولكى تكتمل المسألة فإن شقيقا وشقيقة يتنازعان على حيازة إحدى الشقق المغلقة وكلاهما يودع الإيجار وصديقى يقف متفرجا وحائرا ومعه كل المستندات التى تصدق روايته.

إننى اضالِب بفانون يرفع الظلم الواقع على من امتلكوا بعض العفارات القديمة.. ودعموا المستأجرين وورثتهم إجباريا طوال الأعوام الستين الماضية، مما يخالف جميع الشرائع السماوية ويتنافى مع العدالة الاجتماعية التى ينادى بها الدستور فى ظل تطبيق سياسة العلاج الاقتصادى الذى يحرر جميع المنتجات والعملات ويعيدها لأسعارها الحقيقية دون الدعم الوهمي.

د. عز الدولة الشرقاوى – سوهاج